

إنجا ثورسون*: نزع التسلح والسؤال عن التغيير

الحديث المقدم لاجتماع اللجنة التنفيذية ل IADPPNW "معماريون ومصممون ومخططون عالميون من أجل منع الحرب النووية" في استوكهولم في 11-يوليو 1988.



إنجا ثورسون

وأنا أحدثت اجتماع اللجنة التنفيذية ل IADPPNW في هذه الجلسة الافتتاحية الصباحية، يتوجب علي أن أعتذر عن اختياري لهذا المدخل الذي يتطرق للمفاهيم والفلسفة أكثر من الحقائق، في موضوعي عن سباق التسلح ونزع السلاح. على رغم أنه، أو ربما بالضبط لأن الحقائق المتعلقة بالتسلح النووي ونزع السلاح محببة للغاية، فإنني أغفل هذه اللحظة عن اتفاقية نزع الاسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى (INF) وآثارها، وكذلك عن العلاقة الحالية الغريبة بين القوتين العظميين. إنني لأجد أنه من الضروري أن أتخذ منحنى فلسفياً ورؤية طويلة المدى لاحتمالات نزع التسلح التي تواجه عالمنا والجيل البشري الذي يعيش اليوم.

مهددات البقاء

أولاً، عبارة مفروغ منها، نحن ننتمي للجيل الأول من الجنس البشري الذي يتعرض لتهديدات خطيرة لبقائه. أثنين منها معروفان: أو ينبغي أن يكونا كذلك. هذين التهديدين الأكثر دماراً هما سباق التسلح النووي وعملية التدمير البيئي. لكن، قبل ان استفيض في هذه العبارة، دعوني أشارككم بعض الأفكار المعقدة والبسيطة. هناك حقيقتان بدأتا تتضحان الان وهما تتعلقان بخصائص المشاكل الجسيمة التي تهدد بقاءنا:

- عالمية القضايا
- عمومية القضايا

إن هذه الحقيقة تتطلب الاعتراف بالحاجة للتحويل نحو تفكيرٍ عالمي جديد، الأمر الذي سيكون صعباً لكنه في نفس الوقت ضروري جداً. إن فهم هذه الحاجة، على العموم، لهو مفقود بشكل فادح، بصفة خاصة وسط القيادات السياسية عبر العالم. والأمثلة موجودة أمامنا. دعوني فقط ألخصها، بشكل تبسيطي بعض الشيء: لو توقّر الإدراك والإرادة السياسية المطلوبة بإلحاح، لكان هذا الجيل من الجنس البشري لا يواجه مشاكل من نوع:

- الأزمة المالية العالمية، بمكوناتها المتعددة مثل التضخم، البطالة، أعباء الديون، إختلال الميزان التجاري العالمي والنظام النقدي العالمي؛
- الاستهلاك المتعاظم للموارد، بصفة خاصة الموارد غير المتجددة والطاقة؛
- الدمار قصير الأجل وطويل الأجل للبيئة الإنسانية؛
- الإزدياد المستمر في سكان العالم؛
- الفارق غير المقبول أخلاقياً والخطر سياسياً بين الأغنياء والفقراء، داخل بلدان العالم وفيما بينها؛
- سباق التسلح وتأثيراته السالبة اقتصادياً واجتماعياً.

إن العلاقات بين هذه المشكلات العالمية تشير إلى أنها، إذا كانت أو ظلت بدون حل، فإنها سوف تعمل معاً لمفاقمة تأثيرها السالب على مستقبلنا. لكنها لن تحل بواسطة المواجهات والصراعات، فقط بالتفاهم والتعاون.

* ولدت إنجا ثورسون في عام 1915، وقد تقلدت خلال حياتها مناصب سياسية متعددة، داخل وخارج السويد. كانت سفيرة للسويد في اسرائيل خلال الأعوام 1964-66، وسكرتيراً ثم رئيساً لمفوضية نزع السلاح ولوفد السويد للمؤتمر العالمي لنزع السلاح بجنيف. أنتخبت الدكتورة ثورسون رئيساً للمجلس السويدي العالمي لأبحاث السلام (SIPRI) في يناير 1988. في مارس من نفس العام اتفقت الأحزاب السياسية الخمسة الممثلة في البرلمان السويدي بالإجماع على ترشيحها لنيل جائزة نوبل للسلام وكانت الأسباب المقدمة لترشيحها من قبل اللجنة البرلمانية المكلفة هي خدمتها المستمرة بدون كلل من أجل السلام وقدرتها لأن تتصدى لتلك المهمة العسيرة بصورة مقنعة. أكدت المجموعة أيضاً على الدور الذي لعبته في القرار البرلماني السويدي في عام 1968 برفض تطوير أي أسلحة نووية سويدية كذلك عملها كمبعوث.

فقدان الأمن المتزايد

المشكلة المعروفة جيداً، والمُشار لها كثيراً، والتي تُمثّل تبريراً لمهددات البقاء التي تحدّثت عنها كما تمثل عقبة في سبيل التغيير المطلوب عاجلاً في المسلك السياسي، هي بمثابة الفارق في التفكير الانساني قياساً للقفزة المتقدّمة في التطور التكنولوجي. نعرف جميعاً عبارة أينشتين الشهيرة: "لقد غيّر انشطار النواة كلّ شيء عدا طريقة تفكيرنا، وهكذا فنحن ننساق باتجاه كارثة لا نظير لها". بضع سنوات بعد ذلك، في مؤتمر عالمي عن السفر الجوي في كوبنهاجن، قال شاعر الجروك¹ الدنماركي اللامع بيّت هاين:

نحن مواطنون عالميون بأرواح ريفية.

نعم في الواقع، بما أن هذه الكلمات قد قيلت قبل حوالي عشرين عاماً، فقد حصلنا على معرفة تقنية كبيرة كما تطورت طريقة حياتنا، على الأقل في العالم الصناعي. لكن تفكيرنا بقي كما هو: ليس هناك تفكير، ليس هناك تعريف جديد للمفاهيم القديمة البالية فيما يتعلق كمثل بالأمن. لقد أضحى وجودنا عالمياً، لكن ليس أفعالنا السياسية.

والنتيجة؟ دعوني أقتطف الفقرة الأخيرة من إعلان نزع التسلح والتنمية، الصادر في أبريل 1986 في محفل ما يسمّى الشخصيات البارزة، والذي ترأسه، أثناء التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة حول العلاقة بين نزع التسلح والتنمية في أغسطس 1987:

"إن كوكبنا الصغير مهدد: بترسانة الأسلحة التي يمكن أن تطيح به؛ بتبعات المنصرفات العسكرية التي يمكن أن تغرقه؛ وبالاحتياجات الأساسية المؤجّلة لثلاثي سكانه والذين يعيشون على أقل من ثلث موارده. نحن ننتمي لدائرة شبه عالمية نعتقد أننا نستلّف الأرض من أطفالنا بقدر ما نحن قد ورثناها من آبائنا. إن قدرة الأرض على التحمل ليست لا نهائية ولا مواردها أيضاً. إن الإحتياج للأمن لأمر شرعي يجب أن يلبى. لكن هل يتعين علينا أن نقف شهوداً عاجزين تجاه الإنجراف الباهظ الثمن نحو مزيد من عدم الأمن؟"

يشير هذا المقتطف من الإعلان حول نزع التسلح والتنمية بصورة مباشرة لتأثيرات سباق التسلح، بمعايير كمية ونوعية، على فرصنا في البقاء وفي التنمية. ما هي إذن حقائق سباق التسلح؟ أعتقد أننا جميعاً نعرف الأرقام. لكن دعوني، لمجرد أغراض الاستدلال، أكررها بايجاز.

تكلفة النفقات العسكرية عالمياً تساوي رقماً قريباً من ألف بليون دولار أمريكي. هذا يعني زيادة حقيقية في المنصرفات العسكرية على مستوى العالم أربعة أو خمسة مقادير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تكلفة النفقات العسكرية الحالية تمثل أكثر من 5%، ربما 6-8% من الانتاج العالمي وأكثر من 25 مرة حجم المساعدات الرسمية للدول النامية. لقد نمت النفقات العسكرية العالمية في المتوسط، خلال الثمانينات، بمعدل أكبر من النصف الثاني من السبعينات.

لقد أصبح الإعتراف متزايداً، لا سيما بجهود الأمم المتحدة، بأن المفهوم التقليدي للأمن، والذي يقف خلف معظم، إن لم يكن كل، الاستهلاك المريع لموارد العالم للأغراض العسكرية قد تم تفرّغه بنشوء اعتماد متبادل بين الأمم إلى درجة أن الإحتياجات الأمنية العاجلة اليوم أصبحت بمثابة إعادة تعريف بالكامل لمفهوم الأمن. ضمن النفقات العسكرية الكلية هناك نواح أود أن أذكر بعض الملاحظات المعينة عنها بسبب أهميتها وبسبب آثارها المشؤمة على بقائنا وأيضاً على طريقة استغلالنا للموارد وتبعاتها التنموية.

التطوير والأبحاث العسكرية

أول ذي بدء من بين هذه النزعات الموارد المرصودة للتطوير والأبحاث العسكرية. يتعيّن عليّ أن أمنح بعض الأهمية وبعض الإعتبار لهذا الجانب من تزايد النفقات العسكرية لأن آثاره بيّنة ومشؤمة على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية. لقد تم توثيق هذا الأمر في ورقات أكاديمية عديدة، في التقارير السنوية لرُث سيفارد عن النفقات العسكرية والاجتماعية في العالم وأخيراً جداً في ورقة من مارك ثي، الباحث الزميل في معهد أبحاث السلام – أوصلو PRIO في لقاء عالمي الربيع المنصرم. تؤكد رُث ليجر سيفارد أن اضطراد التكنولوجيا العسكرية المنفلتة أدت لما سمّته تثوير فن الحرب. سوف استخدم هذا التعبير كمقدمة لما أود قوله عن واحد من أهم، ليس فقط، أقول، أكثر أوجه سباق التسلح أهمية وحسماً، كما أنه المجال الذي تتبدّى فيه هيمنة الدول المتقدمة بشكل جلي.

وفيما يختص بالتطوير والأبحاث العسكرية عموماً، دعوني أقتطف رقمين فقط من ورقة مارك ثي التي تمثّل الخلاصة الأخيرة للحقائق في مجال التطوير والأبحاث العسكرية: "بينما تحظى الدول المتقدمة بـ 2,875 عالم ومهندس لكل مليون مواطن، فإن الرقم بالنسبة للدول النامية هو 121. كنسبة مئوية يعني هذا أن 94% من علماء العالم ومهندسيه يعيشون ويعملون في الأقطار المتقدمة، بما تتبّقى 6% بائسة للعالم النامي".

كيف تُستخدم هذه المصادر الفكرية، التي يهيمن فيها العالم المتقدم؟ باحث آخر من معهد الرصد العالمي الكائن بواشنطن يعرّ عن ذلك كالتالي: "إن تغذية ماكينة التطوير والأبحاث العسكرية في العالم هي الوظيفة المهيمنة للتطوير والأبحاث عالمياً".

¹ نوع من الشعر السريع قصير البحر بدأ في الدنمارك في القرن العشرين ابتدعه الشاعر بيّت هاينه نفسه – المترجم

لقد تم عمل تقديرات متباينة فيما يختص بالنفقات والقوى البشرية المرصودة عالمياً للتطوير والأبحاث العسكرية. لربما يمكن تلخيصها بالاستعانة ببروفسور شولنيكوف من معهد ماسوشتس التقني، والذي قال في عام 1987 إنه من الميزانيات المرصودة للتطوير والأبحاث عالمياً "كتقدير واقعي، ربما متحفظ، فإن نسبة ثلث إلى نصف تحركها بصورة مباشرة أو غير مباشرة دوافع عسكرية".

على حسب قسم الجغرافيا الوطنية، فإن عدة تقييمات تتفق على أن أكبر ستة دول في إنفاقها على التطوير والأبحاث العسكرية: الولايات المتحدة، روسيا، ألمانيا الاتحادية، فرنسا، بريطانيا والصين، تستأثر بحوالي 90-95% من الإنفاق العالمي، هذا بينما نصيب الولايات المتحدة وروسيا لوحدهما كان 80-84% في منتصف الثمانينات. وفي عام 1986 كان نصيب التطوير والأبحاث العسكرية من جملة نفقات التطوير والأبحاث الحكومية في الولايات المتحدة يصل إلى 72.7%.

بعض الأرقام التي تشير للزيادة خلال العقد الأخير يمكن الإستشهاد بها: فُدرت زيادة النفقات الحقيقية على التطوير والأبحاث العسكرية بأقل من 1% ما بين 1974 و 1980، ومن 5 إلى 8% ما بين 1980 - 1983، وبأكثر من 10% ما بين 1983 - 1984. وبما أن هذا الرقم أكبر من الزيادة في النفقات العسكرية ككل، فإن نصيب نفقات التطوير والأبحاث من النفقات العسكرية ككل قد زاد كذلك.

يجب أن نذكر أيضاً أن استخدام القوى البشرية - 25% من مجموع العلماء - وفي الولايات المتحدة يُقدّر الرقم ب 35% - يكشف عن أن التطوير التقني العسكري يتطلب تركيزاً بشرياً أكثر مما يتطلبه القطاع المدني؛ يتطلب أكثر كثيراً - كتقدير عشرين مرة أكثر - عن نظيره في القطاع المدني، الذي يُحرّم بالتالي من الكفاءات اللازمة للتحديث والإبتكار.

إن الاتجاهات التي تتبدى تُظهر التحول الذي أسماه مارك ثي مركز جاذبية التسليح، من منافسة في الكميات إلى تحدٍ في التقانات العسكرية القائمة على العلم. إن التميّز النوعي قد أصبح هدفاً مركزياً في سباق التسليح. بسبب الفرح العارم الناشئ عن اتفاق الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي للحد من الاسلحة الخفيفة والمتوسطة واجتماعات القمة الأربعة التي عُقدت بين قادة هذه الدول:

- ينشأ انطباع أن سباق التسليح في سبيله للتوقف لمجرد تقليل كميات الاسلحة؛
- بتطوير نوعية السلاح يعجل الشخص في الواقع بسباق التسليح.

الحقيقة هي أنه بغض النظر عن الاتفاقية، وكما ذكرت مجلة يو إس نيوز وتقرير العالم: "على مدى الثلاث سنوات القادمة يتوقع أن يتحول خمسون نوعاً من الأسلحة الرئيسية من مرحلة التجريب للإنتاج". لقد أكدت على هذا المنحى الهام من سباق التسليح، أي التطوير والأبحاث، لأنني مقتنعة بوجهة النظر الواسعة الإنتشار عن تأثيراتها السلبية على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، وكذلك في الحقيقة، على البقاء، البقاء الجمعي.

سباق التسليح يعرقل التنمية

أشارت الدراسات عن التحويل الاقتصادي، كما ذكر مارك ثي ضمن آخرين، أنه ولعدة أسباب، فإن التطور التقني العسكري لا يناسب الصناعات المدنية. هذا خلل كبير لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية معاً. ولأن نقتطف من بروفسور لويد ج. دوماس من جامعة تكساس: "إن استخدام موارد منتجة لأغراض غير منتجة يشكل نزيفاً لحيوية و ثراء أي اقتصاد". وفيما بين اقتصاديات الدول المتقدمة فإن الفرق بين الولايات المتحدة، من جهة، واليابان وألمانيا الفدرالية من الناحية الأخرى شاسع؛ في الفترة 1982 - 1984 استثمرت الولايات المتحدة على التطوير والأبحاث العسكرية 0.8% من ناتجها المحلي الإجمالي، مقارنة باليابان - 0.01% وألمانيا - 0.22%. من الناحية الأخرى، بينما تُظهر الولايات المتحدة ترجيحاً عالياً لكلفة التطوير والأبحاث العسكرية على التطوير والأبحاث الحكومية المدنية، تُظهر اليابان وألمانيا رجحاناً كاسحاً للتطوير والأبحاث الحكومية المدنية. لقد أسهم ذلك في خفض قدرة الولايات المتحدة التنافسية في الأسواق العالمية مما حقق كسباً لليابان وألمانيا. لا غرابة أن العرض الاقتصادي لعام 1987 الذي نشرته مجلة يو إس نيوز والتقرير الدولي كان بعنوان: "هل ستظل الولايات المتحدة رقم واحد؟".

إن المأزق الاقتصادي الأمريكي له جذور متعددة. لكنه، مثل كثيرين غيره، فإن مارك ثي يشير لعسكرة الاقتصاد والتقانة كواحد من جذوره الأساسية. لكنه، على العموم، من الضروري بمكان أن نؤكد على المشاكل الملقاة على الدول النامية بسبب طريقة استخدام وسوء استخدام العلوم والتقانة. إنها تسهم في بقاء الاستقطاب الاقتصادي بين الشمال والجنوب. مارك ثي يتحدث عن السمات الهيكلية العديدة المرتبطة بأداء التطوير والأبحاث العسكرية والمدنية على مستوى العالم،

الذي يشكل أساساً للتخلف الاقتصادي للعالم النامي والذي يخلق فارقاً تنموياً ربما ليس من المأمول تخطيه في المستقبل المنظور، ما لم يحدث تغيير جذري في النظام الاقتصادي والعسكري العالمي.

بادئ ذي بدء، ضمن هذه السمات التوزيع المُخل للقوى البشرية والموارد المرصودة للتطوير والأبحاث بين الشمال والجنوب. وفي المجمل، على مستوى العالم، فإن التطوير والأبحاث تهيمن عليه الأبحاث العسكرية عالية التقنية ويُوَجَّه للاحتياجات الصناعية والعسكرية للدول المتقدمة، بينما يُظهر اهتماماً قليلاً بمشاكل العالم الثالث التنموية. وكمقتطف أخير من ورقة مارك ثي التنويرية: "إن التأثير المتعاقد للتوزيع العالمي المختل لميزانيات التطوير والأبحاث، مصحوباً بشطط في التطوير والأبحاث في بعض بلدان العالم الثالث، تتوجب رؤيته في إطار المفارقة الهائلة في رأس المال والمهارات التقنية والعملية بين الشمال والجنوب. تُعْلِي وتعمق هذه من الاستقطاب في التنمية والرفاهية بين الدول المتقدمة والنامية".

دعوني الآن استعيد حقيقة أن كثيراً من الدول النامية قد رصدت، لأسباب عديدة لا أود الخوض فيها هنا، وحتى لوقت قريب، نفقات عسكرية متزايدة بما أثر سلباً على احتياجاتها العاجلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكنه من الضروري أن نلاحظ أن الأعباء على الدول النامية لها جذرين اثنين: واحد هو النفقات العسكرية لهذه الدول نفسها؛ والثاني هو الآثار السالبة لعسكرة الاقتصاد العالمي المستمرة، والتي تتواصل رغماً عن لقاءات القمة واتفاقيات نزع الاسلحة الخفيفة والمتوسطة وما إليه، مشكلةً عنصراً جوهرياً في الأزمة المالية العالمية والتي تؤثر على العالم النامي وشعوبه بأكثر بكثير مما تفعل على الشمال.

لقد تم تأكيد هذا مسبقاً وبصورة قاطعة في تقرير الأمم المتحدة عام 1981 لمجموعة الخبراء الحكوميين عن علاقات نزع السلاح والتنمية، الذي أقره اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1982. لقد أظهر عدد من تقارير الأبحاث المقدمة للمجموعة أن الإنفاق العسكري المتزايد، أي عملية العسكرة، تنزع لأن تتسبب في استثمار أقل، ضرائب أعلى، إقلال في الاستهلاك والصرف على الرفاهية الاجتماعية ثم التضخم.

أولويات عبثية



إن خفض الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية والتعليم يُسبب أثراً سلباً جسيماً على المستوى الاجتماعي والإنساني. وفي تقرير لمجموعة الأمم المتحدة قدر الاقتصاديان الأمريكيان بروس روستس وديفيد سلفان، عبر نموذج اقتصادي قياسي، تكلفة عدة خيارات اجتماعية مقابل مشتروات أسلحة، وقد وجد أنه بالنسبة لدولة نامية وسطية، بمجموع سكان 8.5 مليون وناتج إجمالي محلي حوالي 350 مليون دولار أمريكي (بدولار عام 1970) فإن أول صفقة لشراء أسلحة ب 200 مليون دولار من شأنها أن تضيف وفاة 20 طفلاً لكل 1,000 مولود، تقلل العمر الافتراضي ب 3 أو 4 سنوات وتتسبب في زيادة الأمية ب 13 أو 14 حالة لكل 100 مواطن.

وإنه لمن المهم هنا أن نلاحظ آثار العسكرة على اعباء الديون على الدول النامية. في دراسة قمتُ بها لصالح الحكومة السويدية قبل عدة سنوات، وُجد أن استيراد الاسلحة مسؤول عن حوالي 25% من اعباء الديون على دول الجنوب. تقدير آخر، ورد في تقرير الأمم المتحدة لعام 1985 عن أوضاع العالم الاجتماعية، يشير إلى أنه في أربعة على الأقل من الدول العشرين التي تركز تحت أعلى نصيب من الديون الخارجية في 1983، كانت قيمة مشترواتها من السلاح قد بلغت 40% أو أكثر من زيادة الديون للفترة 1976 حتى 1980. نحن جميعاً نعلم أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء متزايدة، و من ضمن عدة أسباب هناك انتقال الموارد المالية من الدول النامية للدول الصناعية، بسبب أزمة الديون. إن البيانات الأخيرة التي أُطلعتُ عليها، من يونيو 1987، تُري، حسب تقرير من السكرتير التنفيذي للمفوضية الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، أن القارة الإفريقية تلقت في عام 1986 حوالي 15 بليون دولار من المساعدات، بينما خسرت 19 بليوناً بسبب تدني أسعار منتجاتها و16 بليوناً لخدمة ديونها.

ليست هناك غرابة في الحقيقة المأساوية، وهنا أقتطف مرة أخرى من إعلان الأمم المتحدة عن نزع السلاح والتنمية، أن عشرات الدول النامية قد فقدت عقداً من الزمان أو أكثر من التنمية وأن بعض منجزاتها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر العشرين عاماً الماضية آيلة للفقدان. إن البلدان الأكثر تضرراً لم يعد بمقدورها أن توفر ما يكفي لمقابلة الاحتياجات الأساسية لمواطنيها مثل الغذاء، المياه النقية، الرعاية الصحية أو التعليم، دع عنك أن تجد موارد إضافية للتنمية.

لقد اختزل الموقف في هاتين الجملتين في الإعلان:

"الظروف الاقتصادية القاسية، الجوع، الفقر، وعدم الاستقرار السياسي كلهم حلفاء طبيعيين. إن عدم إدراك النتائج الأوسع لهذه الموضوعات، لربما يرتقي بالضبط لسوء تقدير لظرفنا الراهن".

كذلك اقتطف هذه الفقرة من الإعلان:

"... إن رصد جزء من المصادر التي تتوفر عن نزع التسلح من أجل التنمية، يستطيع أن يسهم بشكل هام في التنمية. بما أن التنمية تساعد على التغلب على المهددات غير العسكرية على الرفاهية والأمن الوطني، فإنها أيضاً تهيب لنظام عالمي مستقر ومستدام وبالتالي يمكنها الإسهام تجاه توطيد الأمن العالمي. إن العلاقة بين نزع التسلح والتنمية، بهذا المفهوم، يمكن رؤيتها على أنها طريق ذو اتجاهين. إن الإطار العالمي للعلاقة بين نزع التسلح والتنمية يجب أن ينظر له من خلال شبكة الترابط العالمي. وفي الوقت الحالي، ليس هناك فقط ترابط متنام بين الدول، لكن أيضاً ترابط متنام بين القضايا".

ربما يكون الكثيرون منكم مدركين لسلسلة التقارير الممتازة عن الميزانيات الحربية والاجتماعية، التي نشرتها الاقتصادية الأمريكية رث ليجار سيفارد التي أشرت إليها سابقاً. إن كل واحدة منها تبدأ بما تسميه الأفضلية. دعوني أقتطف بعضها:

- هناك عسكري واحد لكل 43 شخصاً في العالم، وطبيب واحد لكل 1,030 شخص.
 - إن تكلفة تشغيل حاملة طائرات ليوم واحد تبلغ 590,000 دولار، وفي كل يوم، في إفريقيا وحدها، يموت 14,000 طفل من الجوع أو نتائجه.
 - إن ميزانية العالم العسكرية لعام واحد تساوي دخل 2.6 بليون شخص في 44 من الدول الأفقر.
- وفي تقريرها الأخير لعام 1987 - 88، تعطي الأمثلة التالية لاستخدامات مغايرة لموارد تذهب الان للأغراض العسكرية:
- أبحاث حرب النجوم في العام المالي 1988، 3.9 بليون دولار، تكافئ تكلفة التعليم الأساسي ل 1,400,000 طفل في أمريكا اللاتينية.
 - غواصة ترابانت واحدة، 1.5 بليون دولار، تكافي كلفة برنامج عالمي لتطعيم الأطفال لمدة خمس سنوات ضد الأمراض الستة المميتة بما ينقذ مليون حالة من الوفاة كل عام.
 - طائرتين مقاتلتين من طراز ج أ 37، 45 مليون دولار، تعادل تكلفة تركيب 300,000 ظلمبة يدوية في قرى العالم الثالث لضخ مياه نظيفة.



اجتماع IADPPNNW (فيما بعد أرك بيس) انعقد في مدرسة العمارة باستوكهولم

إن الأرقام هنا تفصح عن الطريقة العنثية، بتعبير متسامح، لترتيب الأولويات. ولا يجب علينا افتراض أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية السالبة لعملية العسكرية تقتصر على مواطني العالم النامي. إن وطأتها تقع على شعوب في دول السيادة العسكرية، أيضاً. وتبعاً لرث ليجار سيفارد، فإن الولايات المتحدة، بينما هي القوة العسكرية رقم واحد، فإنها في المرتبة الخامسة من ناحية نسبة التعليم، الثامنة من ناحية توقع الحياة، الثامنة عشر في وفاة المواليد، الثامنة عشر أيضاً في نسبة الأطباء للمواطنين، وفي المرتبة العشرين فيما يختص بعدد المدرسين مقابل الأطفال في سن التعليم. إن عملية العسكرية لها ثمنها بالنسبة للدول الغنية والفقيرة معاً، وهم السكان الذين يتعين عليهم دفع هذا الثمن.

إضغظوا أكثر على القادة السياسيين

لقد رسمت صورة قاتمة للتنمية في المجال العسكري السياسي. لكنني مقتنعة بأنها صادقة آخر الأمر. إن القوى الكبيرة لا زالت تعمل في اتجاه مدمر. ولن أغرق في تعقيدات لعبة التسلح، كما تلعبها القوتان العظمتان ورئيساهما، بالتعاون مع حلفائهما وشركائهما في المعاهدات، لأن هذا سيقودني لحوار طويل آخر.

دعوني فقط أذكر شيئين:

- مهما يحدث على السطح، والتفخيم الذي تصنعه وسائل الإعلام، من اتفاقيات حد تسلح ومعاهدات أخرى، اجتماعات قمة وما إليه، فإن عملية العسكرة مستمرة والقدرة على القتل ستظل.
- على ذلك، فإن المطلوب بصورة عاجلة هو ضغط مستمر ومتزايد من المواطنين المعنيين في كل أنحاء العالم على القادة السياسيين قصيري النظر فاقد الخيال في كل مكان، حتى يمكن لهم أن يجلوا أبصارهم وأن يدركوا الحقائق في عالم اليوم المترابط.

سيقود هذا لتغيير ملحوظ في استخدام موارد العالم، من الأغراض غير المنتجة والمدمرة إلى الاستخدام المنتج البناء لأغراض التنمية. ولكيما يحدث هذا، علينا أن نُحدث انقلاباً في طريقة التفكير التقليدية عن أولويات التنمية، السياسات والاستراتيجيات. ولاكفر ما هو مفروغ منه، إن حشد السلاح يشكل تهديداً للجنس البشري:

- تهديد لبقائنا الجمعي؛

- وتهديد للحياة الكريمة الآمنة للبشر في كل مكان.

لقد صاغت لجنة فرعية من مؤتمر نرويجي عن قضايا الترابط الدولي قبل عام تقريباً مقولة كالتالي: "حتى يشعر كل سكان العالم بأنهم آمنين في حيواتهم اليومية، سوف لن يكون هناك أمان لأحد. وهكذا فإن إلحاح الأمن يصبح مسألة عالمية". وبمقدوري أن أضيف: يحدث هذا لأنه، بما أننا نعيش في عالم مسلح حتى أسنانه ولكنه جائع، فإن الناس لن يشعروا بالأمان في حياتهم اليومية. هذا هو السبب الرئيسي في حاجتنا لإعادة تعريف مفهوم الأمن وحاجتنا إلى، في حقيقة الأمر، تفكير عالمي جديد.

لأن الإشكالات القائمة في عالم اليوم، مرة أخرى، تمثل حاجة ماسة للاعتراف بحقيقة أنه لا يوجد قطر يستطيع أن يعيش بمفرده وبحقيقة أن قضايا العالم أصبحت مترابطة:

- نجد أنفسنا في أزمة مشتركة؛ و

- لدينا، جميعنا، الإهتمام المشترك، بالحديث مع لجنة براندي؛

- نحن جميعاً متحدون في الحاجة للأمن المشترك، للحديث مع لجنة بالمه؛

- نحن نلحظ للأمام لمستقبل مشترك، للحديث مع لجنة برنيتلاند.

لكننا اليوم، ولنقتطف الفقرة الأخيرة من إعلان نزع السلاح والتنمية:

- يتهدد عالمنا: ترسانة السلاح التي يمكن أن تعصف به؛ بأعباء المنصرفات العسكرية التي يمكن أن تغرقه؛

- وبالاحتياجات المؤجلة لثلثي سكانه الذين يعيشون على أقل من ثلث موارده.

الحاجة لنزع السلاح

لكن أيضاً، فإن القوى المناضلة موجودة، هنالك عناصر مضيئة في الصورة. ولدي قناعة أنه في أعوام التسعينات سنحقق نزع السلاح لسببين:

- لسبب أن الدول، حتى لو كان من وجهة نظرها هي، الغنية القوية، أو الضعيفة الفقيرة، سوف تضطر للتخلي عن التسلح لأسباب اقتصادية. تدلل القرائن الاقتصادية بوضوح على أنه لا يمكن المضي أكثر في هذه العملية المدمرة. إن عالمنا لن يمكنه أن يتحمل أكثر، لأن دوله الفقيرة وشعوبه الأكثر فقراً لن يمكنهم التحمل أكثر، وحتى أقطاره الأكثر غنى لن تستطيع أن تتحمل أكثر في استخدام مواردنا لسباق تسلح يعتقد عدد قليل جداً أنه إما ممكن، أو ضروري.
 - لكن في سبيل تمكين هذه القوى الإيجابية، على سبيل مناهضة سوء استخدام الموارد من نوع آخر، لأن تصبح قوى سياسية فاعلة، فإن ما هو مطلوب هو تثوير الجماهير.
 - إن الشعوب لن تصدق على الدوام أمراء العالم السياسيين ولا اجتماعات قممهم. بل وهناك مؤشرات، آخر الأمر، على أن هولاء الأمراء قد بدأوا يُصبحون مدركين لمطالب الشعوب. لقد قال قائل إن تحريك الجماهير من أجل السلام والتنمية والعدالة ينتشر مثل نارٍ على الهشيم حول العالم. نحن نرى الآن حركات السلام تنتشر وتوسع قواعد دعمها، بين الكنائس والنقابات وجماعات البيئة، ناهيك عن العديد من الجماعات المهنية ضد السلاح النووي ومن أجل السلام، التي يسعدني أن أكون هذا الصباح، في حضرة واحدة منها.
- في حقيقة الأمر، لا أستطيع أن أرى مخرجاً عملياً من أزمتنا المشتركة هذه عدا الإشارك الحقيقي للجماهير. إنها حياتهم على المحك، بسبب التهديد الثنائي على بقائهم. يتوجب علينا أول شيء أن نستهدف بقاءنا الجمعي، بإزاحة سيف داموكليس الذي تمثله عملية العسكرية. بدون ذلك، لن تكون هناك تنمية ولن تكون حياتنا جديرة بالحياة. ولذلك فإنني لأمل أن أرى الشعوب وهي تكتسب ثقة عالية في قدراتها، مما يمكن أن نسميه قدرات من لا قدرة لهم. لكنها قدرات يمكن أن تستثار، وتكون النتائج التي تنجم عنها شيئاً لا تستطيع القوى الجبارة أن تستهين به. كما يجب أن نذكر دائماً الكلمات الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة:
- نحن، شعوب الأمم المتحدة،
 - مصممون على انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب، وأن نعيش في سلام مع بعضنا البعض كجيران صالحين.
- إنها هي الشعوب التي أعلنت تصميمها على فعل ذلك، ليس الحكومات. عليه، فإن الحكومات خاضعة لرغبة شعوبها في أن تتطلع لميثاق الأمم المتحدة وكيف تفي بالتزامها، كما يرسم الميثاق، تجاه برامج الأمم المتحدة. وعن تجاهل هذه الالتزامات، بين يدينا، مؤخراً جداً، أوضح وأدح مثال، قدمته الدولة العضو التي ما تزال هي القوة الكبرى. وبسبب هذا، فإن حكومات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة يجب تذكرها دائماً بمسئوليتها، عن طريق الشعوب التي توالي ضغطها عليها للإيفاء بالتزاماتها. هذا يعني، في الحقيقة، أن التحدي مطروح على كل فرد منا.